

ظاهرة إقصاء الفئات الهشة داخل مجتمع المدينة -دراسة نظرية تحليلية في الاسباب والعوامل-
The phenomenon of exclusion of vulnerable groups in cityCommunity
Analytical theory study of causes and factors

صاحبي وهيبه^{1*}

¹ مخبر الطفل، المدينة والبيئة، جامعة باتنة 1 (الجزائر)، sahbi.wahiba@gmail.com

تاريخ القبول : 2022/03/21

تاريخ الاستلام 2022/01/05

ملخص: تهدف هذه الدراسة الى تحديد اهم الفئات المهمشة داخل المجتمع الحضري وأهم العوامل المؤدية الى ذلك، باعتبار أن المدينة تخضع خلال أطوار وحقب نموها إلى آليات وتناقضات ضمنية تتجاوز منطلقات وأهداف وخطط التنمية الحضرية ونظم وأحكام التشريعات الضابطة لعمران المدينة، فأدت الى تفكيك وإعادة تركيب الخصائص المجتمعية للسكان والتي أثرت على مورفولوجية المدينة وخصائصها الحياتية، فبرزت مظاهر الخلل الاجتماعي و المثلث الحضرية في المدن على مستويات عدة كاتساع الهوة بين أحياء الرفاهية وأحياء الفقر والبؤس والتي أدت إلى التفاوت الكبير في مستوى الخدمات والمرافق الحضرية المقدمة، وبالتالي خلقت هذه العوامل حالات للإقصاء الاجتماعي خاصة داخل المجتمعات الحضرية. وتوصلت الدراسة الى ضرورة وضع منظور تقويمي شامل يستند إلى أنظمة المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية في المدن من أجل فهم وتحليل ظواهر الإقصاء الاجتماعي باعتباره ضرورة لتحسين مستوى الحياة في المدينة، من خلال وضع استراتيجيات تضمن تحقيق آليات للتكيف والاندماج والتأقلم في البيئة المستقبلية للأفراد الذين يخضعون لانعكاسات التحضر والهجرة، لضمان مكانتهم وحياتهم الحضرية والتعايش مع المتغيرات الحاصلة في ظل نظام التحولات المجتمعية والاقتصادية التي تمر بها المدن.

الكلمات المفتاحية: الإقصاء، الإقصاء الاجتماعي، الفئات الهشة، المدينة، المجتمع الحضري.

Abstract : This study aims to identify the most important marginalized categories within urban society and the most important factors leading to this. Considering that during the phases and periods of its growth, the city is subject to implicit mechanisms and contradictions that go beyond the principles, objectives, and plans of urban development, as well as the regulations and provisions of the legislation controlling the city's urbanization, it has led to the dismantling and re-installation of the population community characteristics, which have affected the morphology of the city and its life characteristics. Social and urban imbalances in cities have emerged at several levels, such as the widening gap between welfare neighborhoods and poverty neighborhoods, which has led to a significant disparity in the level of urban services and facilities provided. These factors have thus created social exclusions, particularly within urban communities.

The study concluded the need to develop a comprehensive assessment perspective based on the systems of social and economic indicators in cities to understand and analyze the phenomena of social exclusion as a necessity to improve the level of life in the city. This is done through developing strategies to ensure the achievement of mechanisms for adaptation, integration and coping in the receiving environment of individuals who are subject to the repercussions of urbanization and migration. The aim is to ensure their status and urban life, and to live with the changes taking place under the system of societal and economic transformations that cities are undergoing.

Keywords: exclusion; social exclusion; vulnerable groups; the city; urban society.

مقدمة :

تعتبر المدينة هي البيئة الحضرية التي ينتمي إليها ساكن المدينة، فقد اهتم بها الدارسين السوسولوجيين واتسع مجالها في الدراسات الحضرية، باعتبارها تمثل نموذجاً للحياة الاجتماعية والإنسانية الحضرية، وما يرتبط بها من مشكلات احتلت الصدارة في اهتمامات ودراسات الباحثين في المجال الحضري.

شهدت بذلك معظم مدن العالم عموماً خصوصاً في الآونة الأخيرة العديد من التغيرات الديموغرافية والاقتصادية، الاجتماعية، والسياسية جراء عمليات التحضر والتصنيع والنمو الحضري السريع، وأثرت بذلك سلباً على مردودها الحضري من خلال ظهور العديد من المشكلات التكنولوجية والاقتصادية، الاجتماعية، الصحية والامنية وغيرها، والتي خلقت اختلافاً بين البنية الاجتماعية للمدينة والبيئة العمرانية، وهذه المشكلات أثرت على البيئة الحضرية وأصبحت بذلك مسرحاً لأبرز الاختلافات والتباينات على مختلف الأصعدة الممثلة للحياة الاجتماعية، لذلك اهتمت معظم الدراسات الحضرية التي ظهرت في العقدين الأخيرين من هذا القرن بهذه التباينات، والتي تشير إلى حقيقة وهي تشكل الفئات المهمشة داخل المدن والمراكز الحضرية .

والمتصفح لهذه الدراسات يستطيع أن يلمس إلى أي مدى تنوعت الصور التي قدمت عن هذه الفئات، وكذا تحديد طبيعة التراكبات التاريخية التي أسهمت في إيجادها وصور التهميش والاستغلال التي تعرضت لها، إلى جانب الاهتمام بتشخيص أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية ومنظومات السلوك الاجتماعي لها وأيديولوجيتها وبنيتها في مجتمع المدينة وهنا يمكن أن نتساءل : هل يرجع ذلك إلى تنوع التوجهات النظرية؟ أو يرجع ذلك إلى الامتداد المكاني لنظامها الحضري الذي يتركز على المقومات التاريخية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية لسكان المدينة؟ وللإجابة على هذه التساؤلات أصبحت الحاجة ملحة إلى ضرورة تقصي الدراسات الحضرية الحديثة لطبيعة التشكيلة الاجتماعية التي تنشأ فيها هذه الفئات وعلاقتها بالطبقات الاجتماعية، وكيف تؤدي هذه الفئات إلى بروز مظاهر الخلل الاجتماعي في المدن على مستويات عدة كزيادة معدلات الطلاق، والتفكك الأسري وتعاطي المخدرات والمسكرات في ظل انتشار الفقر وأشكال البطالة، إضافة إلى التهميش والتمييز ضد المرأة والفئات الضعيفة في المجتمع والتي أدى في بعض الأحيان إلى إقصائها.

- إضافة إلى ما نبذه منتشر داخل المجتمع الحضري من اتساع الهوة بين أحياء الرفاهية وأحياء الفقر والبؤس أدى إلى التفاوت الكبير في مستوى الخدمات الحضرية المقدمة، ما ينجم عنه إقصاء لهاته الأحياء الفقيرة التي تتميز بنوع من الحرمان المادي التي تتجلى أهم مظاهره في انخفاض استهلاك الغذاء كما ونوعاً، وتدني الحالة الصحية والمستوى التعليمي والوضع السكني، والحرمان من امتلاك السلع الضرورية والخلفيات المادية الأخرى، وفقدان الاحتياطي أو الضمان لمواجهة الحالات الصعبة كالمرض، والإعاقة والبطالة والكوارث والأزمات (باقر، الصفحات 35-36)، وبالتالي خلقت هذه العوامل حالات للإقصاء الاجتماعي خاصة داخل المجتمعات الحضرية.

وبذلك تحاول سوسولوجيا الفقر الحضري دراسة معاناة هذه الفئات وتحليلها من أجل تغيير وضعها في البناء الاجتماعي والكشف عن مظاهر التحكم والاستغلال فيه، محاولة منها لإعادة التوازن داخل المجال الحضري، وهذا ما تتطلب إعادة النظر في السياسات والبرامج التنموية الحضرية القائمة، واستبدالها بأخرى تحقق تغييراً كافياً في البنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وتشجع كافة القطاعات المجتمعية على الاستثمار والعمل لزيادة الفرص التشغيلية المتاحة من خلال العمل على تنمية قدرات ومهارات هذه الفئات المهشة تماشياً مع متطلبات الحياة الحضرية، وليس فقط الاقتصر على التنمية الاقتصادية المادية وحدها فهي غير كافية لتلبية الاحتياجات التنموية الحضرية للمدن، فبدون التركيز على الجوانب الاجتماعية لا يمكن لأي تنمية اقتصادية أن تحقق أهدافها المرجوة هذا من جهة، ومن جهة أخرى لا بد على السلطات المحلية تمويل ومساعدة بعض المشروعات التي تحقق منافع عامة للناس خاصة الفئات المهمشة منها .

وعليه تتمحور مداخلتنا في التساؤل الرئيسي الآتي:

ماهي الاسباب والعوامل وراء إقصاء الفئات المهشة داخل مجتمع المدينة؟

2. تحديد مفاهيم و مصطلحات الدراسة

1.1. الإقصاء والتهميش الاجتماعي -دراسة في تطور المفهوم-

هي عملية تمنع بعض فئات المجتمع من ممارسة الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية فتعيق بالتالي مشاركتهم الفعالة في المجتمع وتؤثر سلباً على تمتعهم بمنافع التنمية وخدماتها (الامم المتحدة، الاسكوا، 2012، منشور على الخط <https://www.unescwa.org/ar/news>).

إن التمييز والحرمان والإضعاف تشكل المكونات الأساسية لهذه المشكلة وفقا للبحوث التي تجريها "الإسكوا" في هذا المجال، ورغم الالتباس الشائع بين الفقر والإقصاء الاجتماعي إلا أن الفقر ليس دائما سببا للإقصاء فالنوع الجنسي والتمييز على أساس الخصائص الإثنية والعرقية تمثلان أسبابا لحدوث الإقصاء أيضا.

وبالتالي الهدف من تحليل الإقصاء الاجتماعي هو محاربة الحواجز الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وحتى الثقافية التي تمنع بعض الأفراد أو الفئات من التمتع بحياة مزدهرة ومنتجة.

أما في اللغة: فالإقصاء "إقصاء، هو اسم، وفعله أَقْصَى وأَقْصَى الشيء يعني أبعد، أَقْصَى يُقْصَى، أَقْصَى، إِقْصَاءٌ"، فهو مقص، والمفعول مقصى، من أسوأ الأمراض التي يمكن أن يعاني منها أي مجتمع هي سياسة الإقصاء أو نفي الآخر والتي ليست بالضرورة محصورة في النطاق الداخلي، بل يمكن أن يتسع نطاقها كي تشمل الدائرة الخارجية لذلك المجتمع.

وتتعدد أشكال الإقصاء لكي تشمل المجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي إلا أن معظم الدراسات اتفقت على أن مفهوم الإقصاء أو التهميش هو يعتبر عادات للمجتمعات البشرية أو ميولها الصريح في التخلص من غير المرغوب بهم أو الذين تراههم بلا منفعة أو استثنائهم لتهميشهم من أنظمة الحماية والتفاعل السائدة في المجتمع، ومن ثم تقليص فرصهم ومواردهم المالية التي تعينهم على البقاء.

ولقد أجمعت معظم الدراسات الاجتماعية على أن النشأة الأوروبية للمفهوم في السبعينات من القرن الماضي، خاصة مع صدور كتاب "ضحايا الإقصاء" لرينيه لنوار، وهو أول من وضع المفهوم الحديث للإقصاء الاجتماعي في فرنسا عام 1974، بعدما لاحظ أن عشر من الفرنسيين يعانون من حالات الإقصاء بعد أن عجز الاقتصاد الفرنسي في فترة نموه عن إدماج بعض مكونات المجتمع.

كما يعد "روبرت بارك" أحد الباحثين المهتمين في مدرسة شيكاغو من خلال مقاله "الهجرة البشرية والإنسان الهامشي" ثم بعدها جاء "سفونكوبسيت" الذي دفع بها إلى ميدان العلوم السيكولوجية وجسد الإنسان الهامشي في "المهاجر الريفي" باعتباره النموذج المثالي لـ "الإنسان الهامشي".

وكان لهذا الأسلوب طرح مفهوم الشخصية الهامشية تأثير عميق على ما أعقبه من تفسيرات ودراسات للهجرة والفقر سواء في المجال الأكاديمي أو الدوائر السياسية والاجتماعية في سنوات الخمسينات والستينيات، وأصبح نموذجا أساسيا لبحوث الهجرة الريفية - المدينة وسلوك المهاجر ومساكن الفقراء في المدن في المرحلة الانتقالية (محسن عوض.. منشور على الخط <http://aohr.net/portal/?p=6284>) وبعدها انتقلت الهامشية إلى مجال آخر يشمل الاندماج الذي يخص اندماج المهاجرين الأجانب في المجتمعات في ظل التنوع الثقافي.

أما في أمريكا اللاتينية قد برز مفهوم التهميش لوصف الواقع الاجتماعي لسكان الأحياء الفقيرة الناتج عن نزوح أعداد كبيرة من سكان الريف إلى المدينة، غير أنه ما حدث في أوروبا فإن المهاجرين لم تكن لديهم حظوظ للاندماج في البيئة الاجتماعية والثقافية وتفاقت عدم المساواة في بلدانهم.

لكن مع بداية الثمانينات من القرن الماضي عرف الاهتمام بقضايا المهمشين وضحايا الإقصاء الاجتماعي تحولا، فغاب هذا المصطلح عن اهتمامات السلطة وكذا وسائل الاعلام ليرز مكانه مفهوم الفقر الجديد، خاصة في ظل تراجع مستوى المعيشة لفئات اجتماعية جديدة، تضم العمال الذين تم فصلهم لإعادة هيكلة الصناعة.

2.2. الفئات الهشة:

الفئات الهشة داخل مجتمع المدينة حسب الباحثان عادل عازر وثروت اسحاق هي الفئات التي تعاني من وضع متدن في إطار نظام للتدرج الاجتماعي، يتولد عنه محاصرة فئة اجتماعية وعزلها عزلا كليا أو جزئيا، ولم يكتفيا بهذا التحديد بل ذهبوا أبعد من ذلك حينما اهتموا بالأسباب المؤدية الى خلق هذه الظاهرة كالسيطرة والتسخير ووضع العوائق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لحرمان الفئات المهمشة من التمتع بحقوقها (عادل واسحاق، 1987، ص12).

في حين أشار تقرير الأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية أن غالبية هاته الفئات هم فقراء يعيشون في مساكن متدنية النوعية ومزدحمة، بنيت ذاتيا وقليل ما تصل إليها المرافق العامة التي يتمتع بها القادرون، كما يعانون من مشكلة الإمداد بالمياه الصالحة للشرب واللازمة للتخلص من الفضلات والنفايات الأخرى، وعدم التمتع بالخدمات التي تدل على الحياة والتنمية الانسانية، فهم أكثر عرضة للتلوث الكيميائي والضوضاء، طبيعة مساكنهم تمنعهم من حماية أنفسهم من الأخطار بل حتى عاداتهم التقليدية تسهم دون قصد في خلق الأمراض والعلل كالنظافة الشخصية، وطريقة

تحضير الطعام لأن سوء التغذية وعدم كفاية الغذاء يضعفان مقاومة الجسم للأمراض (برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الصحة العالمية ، 1989 ، صفحة 5)، وغالبا من نجد هذه الفئات تحتمي بأطراف المدينة داخل سكنات عشوائية متخلفة.

ولعل المتتبع لحركة نمو هذه المناطق وتطورها بمجتمعات العالم الثالث يكتشف مدى الصلة الوثيقة بينها وبين التغير الذي يلحق بالبناء الاقتصادي الحضري ، كونها تعتبر صورة للهامشية الايكولوجية والاجتماعية، تعاني من الملكية الغيابية لبعض السكان الذين يضعون أيديهم على مساحات بعينها سواء تابعة للدولة أو للخواص ودون أن يتمكنوا من بناءها نظرا لسوء أوضاعهم الاجتماعية و الاقتصادية ، أو لوقوف أجهزة الدولة ضدهم لعدم تمكنهم من البناء، وفي ظل هذه الظروف غير الآمنة يصبح الفقر والهامشية من الملامح المميزة للحياة الحضرية، وفي نفس الوقت تجسد الأحياء المتخلفة هذه الملامح المرتبطة بالإحباط والحرمان وأبسط مقومات الحياة الانسانية (ابراهيم وآخرون، 2004، صفحة 109).

وعليه يفرز هذا الطرح سياقات اجتماعية متباينة، ويفرز صورا متعددة لهذه الفئات الهشة والتي تتمثل في انتشار المتشردين، والشحاذين، والعاطلين عن العمل، وعبر عنهم "عبد الفضيل" بأنهم الفئات التي تمارس الأعمال المتدنية في المدينة، وهي:

- الباعة الجائلون الذين يهيمنون في الشوارع والأسواق والطرقات.
- أولئك الذين يقومون بتسيير وسائل النقل التقليدية والجمالون.
- الذين يؤدون مختلف الخدمات الشخصية المنزلية للعائلات.
- العمالة الرثة (عبد الفضيل، 1983، صفحة 45).

وبالتالي هذه الأنشطة والمهن الهامشية التي يمتنعها فقراء الحضر تدر دخلا ضئيلا، ولذلك يرتبط الفقر الحضري بالاقتصاد غير المنتظم الذي يضم المهاجرين الجدد من القرى، وأبناء العشوائيات وفي هذا الصدد اعتبر عبد الفضيل الفئات الدنيا بأنها العمالة الهامشية (العمالة الرثة)، التي تمثل جانبا هاما من قوة العمل في المناطق الحضرية (اسحاق، 1987، صفحة 10).

3.2. مفهوم مجتمع المدينة:

نجد أنه من النادر إستخدام كلمة حضري في اللغة الإنجليزية urban فيما قبل القرن التاسع عشر، في حين تضمنها قاموس أوكسفورد المختصر بأنها كل مايتصل بالمدن أو حياة المدينة وهي مشتقة من الكلمة اللاتينية urbas وهي إصطلاح كان الرومان يستخدمونه للدلالة على المدينة و خاصة مدينة روما (الجوهري و شكري، 1981، صفحة 319).

- في حين نظر علماء الاجتماع إلى المدينة على أنها شكل متميز من أشكال المجتمعات المحلية وهي تختلف عن المجتمع الريفي من حيث الكثافة و التجانس وكذا درجة التماسك والتضامن والعلاقات القائمة بين الأفراد وكذا أنواع النشاط الممارس بها .

وفي هذا الشأن أجري العديد من البحوث حول الاتجاهات الاجتماعية لسكان المدينة قام بها علماء الاجتماع في مدرسة شيكاغو منهم: "روبرت بارك robert park" و "إرنست بيرجس ernest burgess"، "كليفرود شو clifford chaw"، "ألزوريت فارس ellswarth"، "foriss"، و "لويس ويرث louis wirth".

والمجتمع الحضري هو مجتمع المدينة عند علماء الاجتماع ، ويتميز هذا المجتمع بعدة سمات مثل التعقيد و التباين و تقسيم العمل وارتفاع مستوى التكنولوجيا وتباين السلوك و العلمانية وتقدم التنظيم الاجتماعي و تعقد أنساق التفاعل الاجتماعي، واللاتجانس وشدة الحراك الاجتماعي وكثافة السكان وكبر الحجم (محمد علي محمد وآخرون، دس، صفحة 497).

ومن خلال هذا أجمعت العديد من الدراسات على أن المجتمع الحضري يتميز بجملة من الخصائص أهمها:

- تطوير نسق أكثر تعقيدا لتقسيم العمل يعتمد على بناء مهني يتسم بالتباين بحيث يشكل أساسا نسق التدرج الطبقي الاجتماعي .
- إرتفاع معدلات الحراك الاجتماعي والفيزيقي المكاني.
- الإعتماد الوظيفي والتساند المتبادل بين الأفراد.
- إنتشار وسيطرة نسق من العلاقات الاجتماعية يتسم بالطابع السطحي وغير الشخصي إلى جانب سيطرة الطابع الانقسامي على الأدوار الاجتماعية .
- الاعتماد على الأساليب الغير المباشرة للضبط الاجتماعي.

وبالتالي فالمجتمع الحضري يشير إلى المجتمع الذي يتميز بالتعقيد و تقسيم العمل وللاتجانس واستخدام التكنولوجيا في الإنتاج و الخدمات، وكذا أكبر حجم كثافة السكان والعلاقات الرسمية ووضوح الحراك الاجتماعي وتعقد أساليب التفاعل الاجتماعي (سميرة، 1997، صفحة 179).

وعليه يمكن القول أن المجتمع الحضري هو مجتمع المدينة الذي يسوده أسلوب الحياة الحضرية في جميع الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، يتميز بأكبر الحجم وكذا الكثافة السكانية العالية، وتقسيم العمل، وكذا التعقيد على مستوى العلاقات الاجتماعية ويتسم باستخدام الأدوات التكنولوجية الحديثة.

3. أسباب وعوامل الإقصاء الاجتماعي:

يعتبر الإقصاء في مختلف مناطق العالم نموذجاً اجتماعياً يتبع بخصائص اجتماعية-ثقافية مفترضة للفقراء أنفسهم أو من البيئة التي يعملون ويعيشون فيها، وقد تعرضت الفكرة لنقد شديد بحكم أن الفقراء ليسوا هامشيين وإنما مستغلون اقتصادياً ومهمشون سياسياً ومستبعدون ثقافياً، واعتبروا أن الفقر ليس دائماً سبباً لإقصاء الفرد عن المشاركة بمختلف النشاطات الاجتماعية والاقتصادية وحتى السياسية، وعدم الحصول على الخدمات.

كما ربطت دراسات أخرى بين الاستبعاد وغياب العدل والمساواة انطلاقاً من مفهوم العدل والمساواة هما أساس اندماج الناس في مجتمعاتهم على أصعدة الانتاج والاستهلاك والعمل السياسي والتفاعل الاجتماعي، وأن اللامساواة هي الاستبعاد أو الحرمان أو الإقصاء عن هذه المشاركة، وأنه لم يتم ربط مفهوم الاستبعاد بفكرة المساواة الاجتماعية بوصفها لب عملية الاندماج، فيكون هناك خلط وقصور في الفهم على الصعيد السياسي والعلمي على السواء، وأن أي حكومة تتظاهر بأنها مهتمة بالاستبعاد الاجتماعي دون أن تبالي بعدم المساواة الاجتماعية تكون حكومة تعاني من الخلط واضطراب الرؤية (جون وآخرون، 2007، الصفحات 10-11). ومن بين العوامل المؤدية للإقصاء الاجتماعي للفئات الهشة داخل مجتمع المدينة نجد:

1.3. العوامل الذاتية الفردية أو المجتمعية:

تركز على الجانب النفسي للأفراد الذين لا يستطيعون تحقيق طموحاتهم وأهدافهم الشخصية جراء عوامل القلق والاستياء الذي يشعرون به، وحتى في اختيار الإقصاء إما طوعاً أو إرادياً باعتباره وسيلة لتنشيط الإبداع الفني والفكري لدى فئات اجتماعية معينة أو خرق العادات والقوانين المتعارف عليها، كما ركزت على الحواجز الاجتماعية التي تصنعها بعض المجموعات البشرية لتفصل بينها وبين الآخرين، وتقوم بإقصاء كل من لا ينتمي إليها.

2.3. العوامل السياسية:

ينتج الإقصاء السياسي عن عدم مشاركة غالبية أفراد المجتمع في المؤسسات النظامية والأحزاب والانتخابات أو في أي نوع آخر من صنع القرار، فهو يتفرج على الأحداث ولا يساهم فيها بحكم الضغوط الحياتية والنظامية، ووضع الذي لا يتيح له إلا التفكير في توفير ما يقتات به يومياً (أبراهيم وآخرون، مرجع سبق ذكره، صفحة 11)، وعليه تغيب لديه ثقافة المشاركة والديمقراطية باعتبارها المسؤولة عن تحديد مستويات إدماج الأفراد والجماعات أو إقصائهم.

3.3. العوامل الاقتصادية:

يعتبر الإقصاء الاقتصادي من أبرز أوجه الإقصاء، فيقوم الإقصاء الاقتصادي على تحليل وضعية الأفراد في سوق العمل وتحديد من يوجد داخل هذا السوق أو خارجها، وعليه فالهامشية الاقتصادية تكمن في الانخفاض الشديد في مردود الجماعات الممارسة لأنشطة اقتصادية غير مشروعة، واستخدامها لوسائل مختلفة الأمر الذي يجعل مساهمتها في التنمية الاقتصادية معدومة (المرجع السابق، صفحة 12).

4.3. العوامل الإثنية الدينية:

يرتبط الإقصاء أحياناً بواقع الأقليات الإثنية والدينية نتيجة لافتقار العديد منها للحقوق الأساسية، كالاستفادة من خدمات الصحة والتعليم والعمل وغيرها، راجع إلى شعور هذا الكيان البشري بذاتية إزاء الجماعات الأخرى وأفراد الجماعة واعوان بمقومات ذاتيتهم العرقية على نحو يهيئ ويخلق شعور بوحدة الهوية داخل نطاق الجماعة، وهو شعور ينبع من التقارب في الخصائص الفكرية للجماعة وتوفر روح الجماعة بين أفرادها، الأمر الذي يؤدي إلى الولاء والانتماء وبالتالي تماسك الجماعة ووحدة، حيث يتولد الوعي الإثني لدى أفراد الجماعة من تباين تفاعلها مع الجماعات الإثنية الأخرى التي تتواجد معها في ذات المجتمع (هشام محمود، 2008، صفحة 84).

وبالتالي يعانون من الإقصاء الاجتماعي نتيجة عادات وممارسات تمييزية ترسخت في وعي العديد من مكونات المجتمع ضد أقليات تعد من المكونات المجتمعية.

5.3. العوامل السوسيوثقافية :

يتمثل الإقصاء السوسيو ثقافي في العزل عن الجرى الرئيسي لحياة وثقافة المجتمع المعني، سواء لاختلاف اللغة أو طريقة الحياة العادية، فالفرد لا يتكيف مع البناء السائد نظرا لتباين النسق القيمي والاجتماعي، وطريقة التفكير والمفاهيم العقلانية للذات والمجتمع (اسحاق، 1987، صفحة 50)، فهم جغرافيا يعيشون على أطراف المدينة وهم وظيفيا محرومون من الخدمات الحضرية ويعيدون عن الحياة الحضرية.

4. الفئات المعرضة للإقصاء داخل مجتمع المدينة :

تتعدد مظاهر التهميش والإقصاء داخل المجتمع الحضري في ظل الوضع الاجتماعي الهش للمناطق المتخلفة، وضعف الحقوق السياسية والاجتماعية والمدنية والسياسية لها، وعدم توفر المأوى الآمن والخدمات الصحية والتعليمية اللازمة أدى إلى انتشار الأمية والتشرد....، ومن بين الأكثر فئات تهميشا نجد:

1.4. فقراء الريف والمدن:

أجمعت العديد من البحوث والدراسات على أن الفقر يعتبر مصدر أساسي للإقصاء الاجتماعي والتهميش، ويرتبط الفقر بمستوى الدخل ارتباطا وثيقا، فجد البلدان العربية ذات الدخل المنخفض تشهد أعلى مستويات من الفقر البشري بحيث يصل المعدل وفقا للدليل إلى 35%، وهو يؤثر بصورة مباشرة على الحالة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للأفراد.

وعليه توصل تحليل تقرير التنمية الانسانية لعام 2009 إلى أن الإقصاء الاجتماعي قد تزايد خلال العقدين الماضيين، نتيجة اللامساواة في توزيع الثروة، وذلك من خلال تركيز ملكية الأراضي والممتلكات لدى فئة لإثارة مشاعر الإقصاء لدى الفئات الأخرى، ويتفاقم هذا الإقصاء خاصة داخل المدن ويظهر من خلال اكتظاظ الأزقة التي تفتقر إلى وسائل الصرف الصحي والمياه النظيفة والإمداد بشبكات الكهرباء والغاز ومختلف الخدمات الأخرى للسكان الفقراء، لذلك وجد بعض الدارسين يصفون سكان الأحياء المتخلفة وبالهامشية فهم- جغرافيا يعيشون على أطراف المدينة وهم وظيفيا- محرومون من الخدمات الحضرية وهم متخلفون اجتماعيا، ونفسيا -بعيدون عن الحياة الحضرية بوجه عام (الحسيني، 1981، صفحة 176).

وبذلك فالمتابع للدراسات الحضرية الاجتماعية يقر بأن المهاجرين من الريف إلى المدن هم ليسوا أناسا فقراء، فهم حضريون غير متكاملين وغير منصهرين ثقافيا ومنعزلون مكانيا (التوهمي وآخرون، مرجع سبق ذكره، صفحة 13).

2.4. التمييز ضد النساء:

في 18 ديسمبر 1979 اعتمدت الجمعية العامة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ومحاولة تحقيق منح المرأة المساواة في الحقوق، وتضع هذه الاتفاقية 36 مادة في قالب قانوني ملزم المبادئ والتدابير المقبولة دوليا لتحقيق المساواة في الحقوق للمرأة في كل مكان، وجاء اعتمادها تنويجا لمشاورات استمرت لفترة خمس سنوات والتي أجرتها أفرقة عاملة متعددة واللجنة المعنية بمركز المرأة والجمعية العامة (المتحدة، الأمم المتحدة، اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، منشور على الخط- <https://www.hrw.org/legacy/arabic/un-files/text/cedaw.html>).

دعت هذه الاتفاقية إلى ضرورة كفالة الحقوق المتساوية للمرأة بغض النظر عن حالتها الزوجية في جميع الميادين الاجتماعية، الاقتصادية السياسية، الثقافية....، ودعت إلى سن تشريعات وطنية تحرم التمييز وتوصي باتخاذ التدابير الخاصة بتحقيق المساواة الحقيقية بين الرجل والمرأة، وذلك بتعديل الأنماط الاجتماعية والثقافية التي تؤدي إلى إدانة هذا التمييز.

وبذلك نصت التدابير الأخرى على كفالة الحقوق المتساوية للمرأة في المجال السياسي وفي الحياة عامة، والمساواة في الحصول على التعليم وعدم التمييز في الأجر والتوظيف، كما تشدد الاتفاقية على تساوي الرجل والمرأة في المسؤولية داخل إطار الحياة الأسرية، إضافة إلى عدم التمييز في الخدمات الصحية التي تقدم إلى النساء مما في ذلك تخطيط الخدمات الخاصة بالأسرة.

إلا أنه نجد في بعض الأسر الحضرية شيوع السلطة الذكورية التي يمارسها الزوج داخل الأسرة مما يصنع قيودا خاصة على المرأة العاملة سواء تعلق الأمر بالعمل أم لا، وبذلك أشارت دراسة بفريق من الباحثين في المركز الوطني للبحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية إلى أن بعض النساء خاصة منهم الجزائريات يتأقلمن مع الظروف والتغيرات الحاصلة في المجتمع، ولكن ثمة مجموعة من المشاكل تعترضها وتثير شعورا بالقلق لديهن

خاصة في الوسط المهني كالنقل والتحرش وعدم المساواة في الأجر والترقية ونقص دور الحضانة، إضافة إلى المشاكل الأسرية التي يتعرض إليها الكثير من النساء ما أدى إلى تهميشهم وإقصائهم داخل المجتمع.

3.4. إقصاء الشباب:

تعتبر فئة الشباب من أكثر الفئات الاجتماعية انفتاحا على الثقافات الأخرى وتطلعا إلى التغيير، وترتب عن هذا بروز فجوات بين الشباب ومجتمعهم أدت أحيانا إلى إقصائهم فيها.

ولا يمكن عزل العوامل الثقافية أيضا عن مشهد الإقصاء الاجتماعي للشباب وي طرح تعدد المرجعيات الثقافية للشباب عدة تساؤلات، وتعتبر الانتماءات الثقافية للشباب كذلك عن انشغالهم ومخاوفهم في زمن الاقتصاد الواحد والمعلوم والتحديات التي يفرضها النظام الاقتصادي الجديد ولا سيما الإقصاء والبطالة.

وبذلك يلعب العامل الاقتصادي دورا بالغا في إقصاء الشباب في سوق العمل وتوفير منصب عمل لائق بهم، وبذلك أصبحت المجتمعات الحضرية تسجل أعلى معدلات البطالة بين الشباب راجع إلى تركيبة التعليم العالي وهيمنة التخصصات التقليدية التي تعجز عن تلبية المتطلبات المتجددة لأسواق العمل، مما يخلق حالة لإقصاءهم من سوق العمل.

4.4. فئات من الأطفال:

بعض فئات الأطفال الذين تعرضوا للإقصاء في مجتمعاتهم جعلهم مهمشين في مختلف المجالات نذكر البعض منهم: الأيتام والجانحين، المشردين، ذوي الاحتياجات الخاصة، المصابين بفيروس نقص المناعة، المختلين عقليا، الأطفال المسجونين، أطفال الأقليات، المهاجرين اللاجئين، الأطفال المحرومين من أوراق الثبوتية (عديمي الجنسية).

وإضافة إلى ذلك توصلت اليونسكو إلى أن "الفقر والتهميش" يعدان من الأسباب الأولى للإقصاء، مشيرة إلى أن عائلة التجمعات القروية أو النائية وأطفال الأحياء القصديرية الحضرية تعد الأقل استفادة من التعليم، وأكدت بذلك أن مظاهر الإقصاء الصارخة هي تلك التي تضم الأطفال المعاقين الذين يشكلون أكثر من ثلث غير المتدربين، بإضافة إلى الأطفال العاملين، كما أبرزت أن حوالي 37% من الأطفال الغير متدربين يعيشون في 35 بلدا تصنفهم منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بالهشة.

كما شهدت السنوات الأخيرة اهتماما بحقوق الانسان نظرا للأعداد الهائلة من الأطفال المشردين الذين دون مأوى أو ما يعرف بأطفال الشوارع وهم يعانون في علاقاتهم الأسرية، ولا يتصلون بأسرهم بصفة منتظمة، يتخذون من الشوارع بكل ما يشتمل عليه من مفهوم مأوى ومخلا لأقامتهم الدائمة والشبه الدائمة، ويتخذون منه مصدرا لمعيشتهم ينقصهم الحماية والإشراف والتوجيه، وأصبحت هذه الظاهرة تقلق الرأي العام لما ألت إليه هذه الفئة من انحراف وتشرذ وتهميش من خلال حرمانهم من حقهم في التعليم والرفي في المستوى الاجتماعي والاقتصادي على المدى البعيد ولما تعانيه من اعتداءات جسدية ومعنوية داخل مجتمعاتهم.

5. نماذج من الدراسات الميدانية ذات العلاقة بموضوع الدراسة:

1.5. الدراسة الأولى: دراسة براهيم التوهامي وآخرون كانت الدراسة مركزة على مجموعة سكان الاكواخ تعيش في منطقة بوعباز التي

تقع في الشمال الشرقي لمدينة سكيكدة هي كدراسة حالة للتهميش الحضري .

-هدفت الدراسة الى الوقوف على الخلفية الثقافية والاقتصادية والاجتماعية للهجرة والتحضر لمجموعة سكان الاكواخ للبحث في مدى تكيفهم واندماجهم في الحياة الحضرية، أجريت الدراسة على أطراف مدينة سكيكدة، وهي ثلاث مناطق متصلة ببعضها البعض وهي منطقة "برج حمام، زعر لونيس وجبانت فرانسيس " وهي مناطق قديمة في مبانيها المقامة بصورة عشوائية على أرض جبلية تسمى بوعباز وهي ملكية خاصة ومبانيها لا تخضع لأي اعتبارات تخطيطية أو هندسية .

-قدرت عدد أسر منطقة بوعباز وقت اجراء الدراسة الميدانية ب1700 أسرة واختيرت عينة قوامها 170 أسرة تمثل 10.1% من مجموع الاسر في المنطقة وتم تطبيق الاستمارة على 170 أسرة .

تميزت خصائص سكانها ب:

غالبية الاسر تتراوح اعمارهم بين 31-51 سنة تمثل المنطقة مجتمعا شابا يضم القوة العاملة سواء الماهرة أو الغير الماهرة التي همشها المجتمع اجتماعيا وامتنعت مؤسساته المختلفة سواء المؤسسات الولائية والبلدية أو حتى الوطنية عن توفير المسكن المناسب لها ،فسكنت بصورة غير شرعية وغير انسانية في منطقة الاطراف .

يصل عدد المتزوجين الى 97.05 %، والعزاب الى 2.95 % ، وأن أكثر من 80% تقل دخولهم عن 10.000 دج بينما تصل الى 9.24 % بالنسبة للذين يتقاضون أكثر من 8000 دج اي أن أرباب الأسر هنا فيعملون في مهن مؤقتة ودخولهم تقتصر عادة عن الوفاء بمتطلبات اسرهم كبيرة الحجم .

استخدمت في الدراسة استمارة تضمنت :

-التنظيم الاجتماعي السائد في هذه الاحياء.

-المشاركة السياسية والتكيف مع الحياة الحضرية مراحل التكيف من خلال النشاطات السياسية والاحزاب السياسية ،وموقف السلطات من

سكان الاكواخ .

-وتوصلت نتائج الدراسة الى أن هذه الشرائح التي همشها المجتمع ولم تهمش نفسها قد حرمت تماما من البنية الاساسية والخدماتية الحياتية الضرورية، كما أن هؤلاء السكان لم تكن لديهم تطلعات اقتصادية أو تطلعات سياسية قبل هجرتهم الى هذه المناطق ،الا أن الحياة الحضرية والاحداث التي عاشتها الجزائر قد أسهمت في رفع مستوى تطلعاتهم ،فرغم احساسهم بالازدواجية الحضرية وحدة التباين الطبقي والاجتماعي والنقائي ،الا أنهم يشكلون قوة سياسية قادرة على التأثير السياسي برغم افتقارهم لبعض عناصر هذه القوة (ابراهيم التوهامي وآخرون ،مرجع سبق ذكره ،صفحات 132،133).

2.5. الدراسة الثانية: لعفراء ابراهيم بعنوان "التهميش الاجتماعي لدى طالبات كلية التربية للبنات في ضوء متغيري العمر وجنس الوالدين"

-هدفت هذه الدراسة الى التعرف على التهميش الاجتماعي لدى طالبات كلية التربية للبنات فضلا عن التعرف على الفروق في التهميش الاجتماعي وفق متغيري العمر وجنس الوالدين .

-تكونت عينة الدراسة من 250 طالبة من طالبات المرحلة الرابعة.

-تم الاعتماد على مقياس التهميش الاجتماعي وتحليل النتائج احصائيا تم استخدام الاختبار التائي لعينتين مترابطتين

-وتوصلت نتائج الدراسة الى ان الطالبات لا يعانين من التهميش الاجتماعي ،كما اظهرت النتائج عدم وجود فروق في التهميش الاجتماعي للطالبة من قبل الاب هو أكبر موازنة من التهميش الاجتماعي الذي تلاقيه الفتاة من قبل الام .(عفراء ،2018،صفحة 01).

3.5. الدراسة الثالثة: لمحيب عبد المنعم بعنوان "سياسات التضمين والتهميش -دراسة الحالة المصرية 1991 -2008 رسالة دكتوراه بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ،جامعة القاهرة 2011 .

-ركزت الباحثة في هذه الدراسة على المسألة القبطية ،أشارت خلاله الى أن التهميش يرتبط عند البعض بظاهرة الفقر

-ركزت الباحثة على دراسة المجتمع المصري ومايتطلب لانحاء التفريق بين المواطنين بسبب أحوالهم العقدية ،وهو خطاب يتسم بضرورة

مراجعة النظريات الاجتماعية والسياسية والبحث مع التركيز على سياسات الهوية والتنظير لها وفق تصورات جديدة

توصلت الباحثة الى أن مفهوم التهميش أوسع من الاستبعاد وهو مرتبط عند البعض بفكرة انعدام الفعالية وغياب الدور والمشاركة الفاعلة في

المجتمع ،اما الاستبعاد عرفته على انه تمييز ضد بعض الافراد أو الجماعات في المجالات السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية مما يؤثر في وضع هؤلاء

الافراد والجماعات داخل هيكل القوة المجتمعية . (ابراهيم ،2012، منشور على الخط <https://www.alrakoba.net>)

- التعليق على الدراسات السابقة

تعتبر الدراسات السابقة جزء من الإطار النظري للبحث العلمي، وتعد أهم أجزاء البحث العلمي، ويعد وجودها شرط أساسي في كل

بحث علمي، حيث تكشف الدراسات السابقة عن جذور المشكلة و تؤدي إلى فهمها فهي نقطة انطلاق لدراسة جديدة ، ولقد تم الاستفادة من

الدراسات السابقة لتدعيم مشكلة البحث، وكذا توظيفها في تغطية متغيرات الدراسة، وتحديد المراجع البيبليوغرافية التي يمكن الاعتماد عليها في تحليل

أبعاد الدراسة، ومن خلال استعراض أوجه الاتفاق و الاختلاف بين الدراسات السابقة و هذه الدراسة ،فإن الدراسة الحالية تتفق معها في موضوعاتها

الرئيسية و هدفها العام مع الاختلاف فقط في ربطها بالمتغيرات الحاصلة ،واتفقت الدراسة حول وجود تهميش واقصاء اجتماعي يمس معظم شرائح

المجتمع منهم العاطلون عن العمل، المهاجرون، العمالة الناقصة، اللاجئون، فئات من النساء....، كل هذه الجماعات تعاني نوع من التمييز الاجتماعي الذي يمنعهم من الاندماج اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا وسياسيا مع بقية المجتمع ويتم بذلك استبعادهم عن المشاركة الفاعلة في المجتمع .

6. عناصر الإقصاء الاجتماعي في المدينة:

1.6. التحضر والتراتبية المحلية:

أحرزت التحولات الحضرية تراتبات اجتماعية ذات أصول تاريخية واجتماعية وسياسية تمثل كما وسعا من المعاني الدلالية، التي تأخذ جذورها في الثنائية حضر / ريف أو حضر/ بادية، وهي تبين أشكال قصور آليات التكيف والاندماج الاجتماعي التي أفرزت ظواهر سلبية في المدن، كالإقصاء الاجتماعي القسري أو الطوعي وهي نتاج لخصوصية العلاقات المتبادلة ما بين التحضر والهجرة. وعليه ترتبط هذه الآليات ارتباطا مباشرا بتراتب المجالات الحضرية في المدن، وتنعكس على استعمالات الفضاء الحضري وعلى مستويات التراتب المحلي الحضري.

فيحدد مكان التراتب المحلي الحضري في المدينة بإقامة المهاجرين فيها وطريقة عيشهم، فهم إما يعيشون في عزلة أو إقصاء وبالتالي يدفعهم إلى التوقع الحضري وإما يضمهم إلى الكيان البيوي للمدينة، وهذا ما ينعكس سلبا أو إيجابا في درجة تفاعلهم مع المحيط الحضري، لذا سوف نتناول التراتب المحلي الحضري من منظور الثنائية مركز/ محيط، وسط/أطراف، أما التراتب البيوي للمدينة عبر الثنائية مركز/محيط، وسط/ أطراف.

أ. وسط المدينة القديمة: يعتبر الكثير من المهاجرين القادمين من الريف أن الوسط التاريخي للمدينة القديمة وسطا مساعدا على التكيف والاندماج الاجتماعي في بيئة المدينة الحضرية، وهو يعتبر جزء أساسي من هرم التراتب المحلي الحضري في المدينة، وهو رغم الخصوصية المحلية إلا أنه لا يعاني من أي شكل من أشكال الانعزال والإقصاء عن بيئة المدينة، فهو حافظ لثرائها وصيرورتها التاريخية، بالمقابل تعكس تدهور حالة المدينة القديمة سلبا على الخصائص الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية لسكانها، ولعل من أهم أثارها الإهمال والتقصير عن ترميم وصيانة المباني والمرافق العامة وتجديدها وحمايتها من عوامل التفهقر الطبيعية والبشرية ومنه الإقصاء الاجتماعي الطوعي، حيث أقدم الكثير من سكانها على الهجرة والإقامة في الأحياء ذات المباني الحديثة أو اللجوء إلى أطراف المدينة، كما يلاحظ ارتفاع نسبة المساكن المؤجرة غالبا لأكثر من أسرة نووية أو ممتدة وافدة من الريف بسبب انخفاض أجرة المساكن فيها، في الوقت الذي لم تكن فيه المدينة القديمة مهيأة لاستقبال تلك الأعداد الكبيرة من المهاجرين (حسن، 1993، صفحة 13).

ب. وسط المدينة الحديثة المعاصرة: يشعر المهاجرين بالعزلة والإقصاء داخل هذا النوع من المناطق لأنه يتعامل مع فئة محددة من السكان وغالبا ما تكون الفئات التي تتعامل مع التقنيات الحديثة المنفتحة على العالم الخارجي، وعليه يشعر فيها المهاجر بالإقصاء والعجز عن التداول مع مقوماته. وعليه فالوسط الحضري للمدينة يؤثر تأثيرا كبيرا على منظومة القيم وأنماط السلوك والشعور بالانتماء خاصة لدى الشباب، فهو يمارس شكلا من أشكال الضغط والإقصاء نتيجة لمظاهر البذخ والترف التي يشعر الفقير من خلالها بمدى التمييز في تقديم مختلف الخدمات التي تفتقر إليها أحيائهم البائسة ما يدفعهم ذلك إلى الاحباط والانطواء أو التمرد والثورة.

وهذا ما هو إلا تأكيد على ضرورة تحقيق حد أدنى من العدالة الاجتماعية والتوازن الحضري وتوزيع الخدمات على كامل المجالات الحضرية في المدينة للقضاء على الجهوية والمركزية في المدينة.

2.6. أطراف المدينة والعشوائيات:

تتميز هذه المناطق من المدن تتميز برداءة نوعية المساكن، وعدم توفر الخدمات الاجتماعية والمرافق العامة وشدة الازدحام وتراكم القمامة في أزقتها وشوارعها ممهدة، إلا أنها تعتبر من الناحية الاجتماعية نمط حياة وذات معايير وقيم معينة، تتجلى في تدهور الأحوال الصحية والتعليمية وانتشار الجريمة، وجنوح الأحداث وقلة الاهتمام بالأمور الخاصة والعامة لسكانها (بوزراع، د س، صفحة 25)، وعليه يعتبر سكان هاته الأحياء أنفسهم في أدنى مرتبة اجتماعية وأقل اتصالا بالعالم الخارجي، كما تتميز بفقدانها لأي طابع عمراني منها....

وعليه تستقبل هذا النوع من المناطق نسب سكانية متفاوتة تضم أفرادا وأسرا منخفضة الدخل، توصف حالتهم الاجتماعية بالهامشية يقطنون مساكن ذات نوعية متردية تمثل أطراف المدن، وهي المناطق المرشحة لاستقبال المجموعات المهاجرة من الريف، وبالتالي يصبحون بحكم إقامتهم في هذه المناطق بعيدين عن المؤثرات الحضرية فهم يعيشون في كيان بيوي يتميز بالإقصاء بكامل أبعاده الاقتصادية والاجتماعية والسكانية وحتى السياسية.

وبالتالي تعد هذه العشوائيات ظاهرة من أكثر المشكلات تعقيدا في مواجهة التنمية الحضرية وحماية البيئة، وتزامن ظهورها مع التحولات الحضرية وخاصة نمو المدن الكبرى والعواصم التي أصبحت مركز جذب للمهاجرين الريفيين، نتيجة ثقل التراتبية المحلية الحضرية على مستوى أقاليم البلد الواحد، وكذا طبيعة الصفة الوظيفية للمدن وتركز الاستثمارات والمنشآت، وتوفر فرص العمل والمرافق والخدمات فيها دون أقاليمها (باقر، دس صفحة 14).

ومما سبق يمكن القول أن الاقصاء الاجتماعي يرتبط ارتباطا وثيقا بالمستوى النوعي للحياة بمختلف أبعاده ومقوماته، سواء كانت اقتصادية كمستوى الدخل وقوة العمل ومستويات البطالة، أو مرتبطة بمفاهيم كالرفاهية والعدالة التوزيعية والظروف التعليمية والصحية والنفسية والبيئية، إضافة إلى الانساق الاجتماعية السائدة بين الأفراد داخل الجماعة وبين الجماعات، بينما تحديد مقومات المستوى النوعي للحياة في الحضر فتتطلب دمج مؤشرات ملائمة للبيئة الحضرية، من خلال توفير سكن ملائم ومستوى من الخدمات الحضرية المؤمنة له، والتي تنعكس على رضى الأفراد وتفاعلهم بإيجابية داخل الحياة الحضرية مما يزيد في انتاجيتهم الاقتصادية وانتمائهم لمجتمعاتهم.

لذلك لا بد على الجماعات المعنية وضع منظور تقويمي شامل يستند إلى أنظمة المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية في المدن، من أجل فهم وتحليل ظواهر الاقصاء الاجتماعي باعتباره ضرورة لتحسين مستوى الحياة في المدينة، من خلال وضع استراتيجيات تضمن تحقيق آليات للتكيف والاندماج والتأقلم في البيئة المستقبلية للأفراد الذين يخضعون لانعكاسات التحضر والهجرة، لضمان مكانتهم وحياتهم الحضرية والتعايش مع المتغيرات الحاصلة في ظل نظام التحولات المجتمعية والاقتصادية التي تمر بها المدن.

7. آليات مواجهة مشكلة الاقصاء الاجتماعي داخل المجال الحضري

إن الفئات المهمشة ليست كيتونات خاصة قائمة بحد ذاتها، وإنما هي وحدات اجتماعية وعلاقات تحدد طبيعة واتجاهات مخططات التنمية في المدينة، لذلك فهي ليست معزولة عن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية السائدة في المجتمع، بل هي من أبرز الأعراض التي تدل على تناقض أبنيتها الاجتماعية وعجزها عن تحقيق تطلعات الفئات الهشة فيها.

لذلك بذلت محاولات عديدة في مختلف الدوائر الأكاديمية للمساهمة في بلورة هذا الاتجاه المتنامي بفعل الديناميكية الداخلية للبيئات الحضرية وتحول الفقراء إلى مخلف يقلق الجالسين في قمة الهرم الاجتماعي، فضلا عن تزايد عدد الأصوات المنادية بحق المواطنة والمساواة والحماية الاجتماعية ومكافحة الفقر والحرمان الاجتماعي وتشجيع ومساعدة الفئات الدنيا التي تمارس أنشطة اقتصادية غير رسمية (التوهمي واخرون، مرجع سبق ذكره، صفحة 77)، والتي أصبحت شكلا جديدا يتناوله مختلف المتخصصين في كل العلم المتقدم والمتنامي على حد سواء.

لذلك توجب علينا ضرورة إعادة النظر لهذه الفئات في ضوء المتغيرات الجديدة والتحولات التي يشهدها المجتمع الحضري وهذا من خلال:

- وضع الأسس الأولى لمدخل متميز يهتم بتخطيط التنمية وعلم اجتماعي متخصص في دراسات التنمية .
- محاولة وضع مرتكزات أساسية لسوسيولوجيا الفقر الحضري ومدى قدرتها على فهم معاناة الفئات المدنية الدنيا من أجل تغيير وضعها في البناء الاجتماعي.
- العمل على ضرورة تشخيص واقع مجتمعاتهم المعاصرة واقتراح البدائل النظرية والعلمية لمواجهة تحديات مجتمعاتهم الراهنة والمستقبلية من انتشار أشكال جديدة للإقصاء والتهميش داخل المجال الحضري، ومحاولة معالجة أهم اختلالات البناء الاجتماعي وإعادة توازنه لتحقيق التماسك الاجتماعي.

- ضرورة تبني حلول جذرية تمس البنية الاجتماعية والاقتصادية بهدف إرساء دعائم العدالة الاجتماعية وتقليل الفوارق الطبقيّة في المجتمع الحضري لزيادة فعاليتها لتدعيم جهود التنمية ودفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لخدمة المجتمع.

وعليه يجب على الباحثين الاجتماعيين إعادة دراسة الأوضاع الواقعية للفئات الهشة وذلك بتغيير المفاهيم والمداخل النظرية وإيجاد صيغ ملائمة للتعبير عن واقع هذه الفئات التي تعودنا على تسميتها بالهامشية أحيانا، أو الرثة أحيانا أخرى، ومثل هذه الأوصاف ليست سوى أوصاف تنتمي إلى حقول تحتلط بالجوانب السلبية لتلك الظواهر وليس توصيفها توصيفا علميا (صالح ياسر، 1993، صفحة 40)، باعتبار أن هذه الفئة هي نتاج مجتمع يعيشون فيه واقتصاد يناضلون في ظله للحصول على قوتهم اليومي، وبالتالي هذه الفئات ليسوا أفرادا هامشين يقومون بأعمال وضيعة أو غير رسمية ولكنهم مندمجون في النظام السوسيو-اقتصادي بكيفية مؤقتة وبطريقة استغلالية يتم معالجتها من خلال تعرية البناء الاجتماعي

القائم بما ينطوي عليه من تناقضات ومثالب وليس في التنظير الأكاديمي وسن السياسات المختلفة (ابراهيم وآخرون، مرجع سبق ذكره، صفحة 104).

الخلاصة:

من جملة ما سبق يمكن القول أن مشكلة إقصاء الفئات الهشة في الوقت الحاضر استقطبت اهتمام الكثير من المفكرين والمخططين والمهتمين بمجال البحوث الحضرية خاصة، وحاولوا تقديم تصورات متنوعة لهذه المشكلة يستند كل واحد منهم على بعد من أبعادها، فالبعض تصوروا في ضوء المشكلات الفيزيائية كالامتداد أو النمو العشوائي الغير مخطط وفساد البيئة وسوء استعمالاتها، والبعض الآخر يراها بمثابة مظهر بارز دال على فشل الجهاز الحكومي والإداري في أن يعمل بطريقة كافية وفعالة.

وبالرغم من كثرة الدراسات النظرية والميدانية التي ظهرت غير أنها أهملت كتلا حضرية هامة مهمشة، من خلال وضع إطار تصوري ونظري ومنهجي حال دون تكوين رؤية واضحة وشاملة عن واقع الفئات الحضرية المهمشة في مدن العالم الثالث، لذلك دعت الضرورة للتأمل في واقع هذه الفئة الحضرية الهامة في النسيج الاجتماعي الحضري في سياق التحولات العميقة التي يشهدها المجال الحضري، خاصة مع تزايد أهمية هذه الفئات وتعظيم دورها الفعال في تحديد اتجاهات التطور بعد أن ظلت فترة طويلة على الهامش، وعليه أخذت هذه المشكلة تتزايد وتتفاقم على نحو يدعو للاهتمام بها والبحث في تداعياتها، وأصبحت هذه المشكلة وثيقة الصلة بالمجتمع الحضري بحيث أصبح من المتعذر تجنبها أو إغفالها خاصة بمكان يتوافر على القدر الكافي من المعرفة العلمية التي تمكننا من التوصل إلى تشخيص متعمق لأبعاد المشكلة وتخطيط كفاء لمواجهتها.

الإحالات والمراجع:

1. هشام محمود الأقدمي. (2008). معالم الدولة القومية الحديثة، رؤية معاصرة. الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.
2. ابراهيم التوهامي وآخرون. (2004). التهميش والعنف الحضري. قسنطينة، الجزائر: مخبر الإنسان والمدينة جامعة منتوري.
3. أحمد الجوهري، و علياء شكري. (1981). علم الاجتماع الريفي و الحضري . القاهرة: دار المعارف، .
4. أحمد بوذراع. (دون سنة). التطوير الحضري والمناطق الحضرية المتخلفة بالمدن، دراسة نظرية في علم الاجتماع الحضري . باتنة: مركز منشورات جامعة باتنة.
5. الأمم المتحدة. (1989). برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الصحة العالمية، تحسين أحوال صحة البيئة في المستوطنات الفقيرة، أسلوب مرتكز على تحديد الاحتياجات والاولويات. الأوفسترد: منشورات منظمة الصحة العالمية.
6. ثروت اسحاق. (1984). الهامشية الحضرية. دراسة عن أحياء جامعي القمامة. بمدينة القاهرة. الكتاب السنوي لعلم الاجتماع. العدد 7. القاهرة. دار المعارف.
7. جون هيلر وآخرون. (2007). الاستبعاد الاجتماعي، محاولة للفهم. عالم المعرفة (43).
8. حسين باقر. (بلا تاريخ). تحليل وقياس الفقر مع التركيز على الأساليب الغير تقليدية في اللجنة الاقتصادية. سلسلة، دراسات مكافحة الفقر.
9. سميرة أحمد السيد. (1997). مصطلحات علم الاجتماع . السعودية: مكتبة الشقري.
10. سيد الحسيني. (1981). المدينة، دراسة في علم الاجتماع الحضري، « سلسلة علم الاجتماع. القاهرة: دار المعارف.
11. صالح ياسر حسن. (1993). بعض الاشكاليات المرتبطة بمفهوم الفئات الهامشية في البلدان النامية، نحو معالجة منهجية منتظمة. مجلة العلوم الاجتماعية (4).
12. عادل عازروثروت اسحاق (1987). المهمشون بين الفئات الدنيا في القوى العاملة، القاهرة. المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

13. محمود عبد الفضيل. (1983). *تأملات فى المسألة الاقتصادية*. القاهرة: دار المستقبل العربى.
 14. عفراء ابراهيم خليل العبيدى (2018). التهميش الاجتماعى لدى طالبات كلية التربية للبنات فى ضوء متغيرى العمر وجنس الوالدين. مجلة دفاتر مخبر المسألة التربوية فى ظل التحديات الراهنة، العدد 19 ماي .
 15. محمد على محمد وأخرون . (بلا تاريخ). *المرجع فى مصطلحات العلوم الاجتماعية* . الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
- مواقع الأنترنت:**
16. الأمم المتحدة الاسكوا. (2012). الاسكوا فى المنتدى السياسى الرفيع المستوى حول التنمية المستدامة، استرجع فى 2021/04/06 من <https://www.unescwa.org/ar/news>.
 17. الجمعية العامة للأمم المتحدة. (1979). *اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة*، . استرجع فى 2021 / 06 / 16 من <https://www.hrw.org/legacy/arabic/un-files/text/cedaw.html>
 18. محسن عوض. (2012). *قضايا التهميش والوصول إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية نحو مقاربات جديدة لمكافحة التهميش فى العالم العربى*، استرجع فى 2021/06/04 من <http://aohr.net/portal/?p=6284>
 19. عادل ابراهيم. (2012). *حول مفهوم التهميش وأشكاله*، استرجع فى 2021/07/03 من <https://www.alrakoba.net>